

استقلال المحكم: تضارب المصالح وضغط اللجنة وأمانة القرار

علم الإحساس وأخلاقيات التحكيم — سلسلة أحمد عصام المعدراني

البيانات الرسمية للمقال

 امسح للتحقق من المقال	رقم المقال 8355	كاتب المقال Ahmad Issam Maadarani
	رقم الحماية —	كود المقال —
المرجع —		

بقلم: أحمد عصام المعدراني

يطرح أحمد عصام المعدراني إطاراً أخلاقياً وإجرائياً للتحكيم، يربط استقلال القرار بالإفصاح وتوثيق التقدير الفردي وإدارة المناقشة. هذا مقترح للمؤلف، وليس لائحة قانونية أو نتيجة تجربة تثبت مقدار تأثير اللجنة في جميع المحكمين.

خريطة الدليل

ما هو منشور: —

ما يقترحه المؤلف: الإفصاح والحكم الفردي وسجل المراجعة.

1. الاستقلال ممارسة قابلة للمراجعة

لا تكفي عبارة «أنا محايد» لإيضاح كيف اتخذ المحكم قراره. الاستقلال المقترح يعني أن يستطيع القارئ تتبع الملاحظة والمعيار والتعليل، ومعرفة العلاقات التي قد تؤثر في المشاركة. لا يحول هذا كل علاقة مهنية إلى مخالفة، لكنه يمنع إخفاء علاقة ذات صلة ثم مطالبة الجمهور بالثقة المطلقة. تُعرف العلاقات ذات الصلة مسبقاً وفق المهمة، بدلاً من إعادة تعريفها بعد ظهور النتيجة المرغوبة.

2. الإفصاح لا يساوي الاتهام

قد يكون المحكم درّب متسابقاً أو شاركه مشروعاً أو ربطته به منفعة مالية. يسجل العلاقة قبل توزيع العينات، وتحدد الجهة المنظمة أثرها وفق سياسة معلنة: مشاركة، أو تقييد مهمة، أو تنجّ مع بديل. هذه خيارات تنظيمية يقترحها المؤلف، لا أحكام قانونية عامة. لا يُعلن أن كل علاقة تثبت فساداً، ولا يُعتبر الإفصاح وحده كافياً إذا بقي الشخص يقرر نتيجة تمس مصلحته المباشرة.

3. رأي فردي قبل الحوار

يكتب كل محكم ملاحظاته ودرجته وتعليله قبل الاطلاع على درجات الآخرين. تُحفظ النسخة الأولى، ثم تبدأ المناقشة. الهدف هو إبقاء أثر الحوار ظاهراً، لا منع التعلم من زملاء أكثر خبرة. إذا تغير التقدير، يسجل الشخص المعلومة أو المعيار الذي أدى إلى التغيير. التوافق النهائي قد يكون نتيجة فهم أفضل، وقد يخفي امتثالاً؛ لا تفصل الاحتمالين بمجرد عدد الأصوات المتفقة.

4. إدارة مناقشة لا تستبدل الدليل بالرتبة

يقترح المؤلف جولة يذكر فيها كل شخص ملاحظة واحدة وتعليلها، قبل إعلان رأي رئيس اللجنة. تُراجع الفروق في تكوين اللقمة وظروف الخدمة وتعريف المعيار، ثم تُناقش الدرجات. إذا ظل خلاف معقول، يسجل نطاقه وسببه وفق طريقة التجميع المعلنة. لا يُطلب من المحكم تعديل وصفه لإرضاء الأكثر نفوذاً، ولا يُعامل الإصرار وحده كعلامة استقلال أو كفاءة.

5. ثلاثة سجلات تحمي التعليل

هناك سجل العلاقات والإجراءات، وسجل الحكم الأول، وسجل المراجعة بعد النقاش. في مثال افتراضي، يرفع محكم درجته بعدما علم أن المهمة تتطلب قوياً محدداً؛ يسجل تصحيح فهم المعيار. أما تغيير الدرجة فقط لأن رئيس اللجنة اختارها، فيبقى سبباً غير كافٍ داخل هذا الإطار. لا تُعدل النسخة الأصلية لمحو الاختلاف، ويستطيع المراجع رؤية ما تبدل وما بقي ثابتاً دون استنتاج نية شخصية غير موثقة.

6. حدود الإطار واختبار فائدته

قد يزيد توثيق الإجراءات عبء العمل، وقد يستمر التأثير رغم الإفصاح والتعمية. لذلك لا يقدم المؤلف السجل ضماناً للحياد. يمكن اختبار فائدته بمقارنة اكتمال التعليل، ووضوح التغييرات، وزمن الجلسة، وقدرة مراجع مستقل على فهم القرار. تحفظ بطاقة العلاقة والإجراء والبدل عند التنحي، ثم الدرجة الأولى والأخيرة وسبب الفرق. يتكامل الإطار مع مراجعة الحكم، ويجعل الاستقلال مسؤولية عملية قابلة للفحص بدلاً من صفة تمنحها الرتبة.

ورقة التطبيق

الحقل	ما يجب توثيقه
الإفصاح	العلاقة والإجراء والبدل
القرار الأول	الوصف والدرجة والتعليل
المراجعة	القرار الأخير وسبب التغيير

تحليل ومقترحات للمؤلف؛ الأمثلة افتراضية والإجراءات المقترحة لم تُختبر هنا. لا يتضمن المقال بيانات تجريبية جديدة. الادعاءات المنسوبة إلى البحوث محصورة في نطاق مصادرها.

المقالات المتصلة

- [12 – اختلاف المحكمين](#)
- [18 – حجة الحكم الطهوي: كيف يُبنى تعليل يستطيع القارئ مراجعته؟](#)
- [19 – مراجعة الحكم الطهوي: اعتراض يختبر القرار دون إعادة كتابة المنافسة](#)
- [40 – سلطة الخير الطهوي: لماذا لا تتحول الخبرة إلى حق في اليقين؟](#)

المراجع وحدود الاستناد

إطار أخلاقي أو بروتوكول للمؤلف؛ لا تُنسب له نتائج تجريبية منشورة.

للاستشهاد: المعدراني، أحمد عصام (2026). «استقلال المحكم: تضارب المصالح وضغط اللجنة وأمانة القرار». سلسلة علم الإحساس وأخلاقيات التحكيم، المقال 64، الإصدار 1.0، 4 أكتوبر 2026.

© 2026 أحمد عصام المعدراني.